عصرنة قانون الاحوال المدنية لتحقيق الزواج المتكافئ

عادل العامل

يعتمد الزواج الذي يحقق، في آخر الأمر، أكبر قدرٍ ممكن من الأنسجام الأسري والسعادة الزوجية، لا على المواصفات الشخصية لكلٍ من طرفي المعادلة فقط وإنما على الظروف الأسرية والاجتماعية التي توفر الإمكانية الضرورية للتجانس بين هذه المواصفات ايضاً، وقبل كل شيء.

فعندما يكون المجتمع والأسرة على قدرٍ مناسب من الحرية والديمقراطية والتحضر في علاقات الناس بعضهم ببعضهم الاخر يتحقق الجو الايجابي المطلوب لتعارف الافراد وتقاربهم في الطباع والاهواء والتطلعات واختيارهم بالتالي الشريك او شريكة العمر وفقاً للانسجام الحاصل بين هذه المكونات الشخصية، وليس وفقاً لرغبة الأهل أو الاستلطاف السطحي السريع والدوافع الجنسية البحتة.

وإلى أن يتحقق مثل هذا المجتمع السليم، يمكن للأسرة الحريصة على حياة ومستقبل أبنائها على صعيد الشراكة الزوجية ان تتفهم الأهمية البالغة لتوفر فرصة الاختيار المتأني الحر وتتقبل ذلك، ضمن حدود المعقول، بعيداً عن تخريجات الموروث الاجتماعي المتخلف القائم على معايير الزواج النفعي، التي نجدها اليوم وراء اكثر حالات الطلاق والانحراف والتعاسة والتفكك الاسري.

واذا تجاوزنا في نظرتنا الى الزواج باعتباره علاقة بين أثنين في أسرة واحدة، الى النسيج الاجتماعي ككل، فإننا نجد ان المعطيات الايجابية والسلبية لهذه العلاقة تتعدى الاسرة الى المجتمع بكل تجلياته الحياتية المختلفة، ويمكن تلمس ذلك بوضوح من خلال المقارنة بين المحصلة العامة لمجتمع تسوده المشاكل الناجمة عن كثرة الطلاق والتعاسة الزوجية وتفكك الاسرة، وتلك المحصلة المشوقة التي يتميز بها مجتمع تسود الاسرة فيه اجواء التفاهم والمحبة والتربية الطيبة، الناجمة عن الزواج المتكافئ الذي قام على أسس الاختيار الواعي الحر والانسجام والتطلعات المشتركة.

ومن هنا تأتي أهمية دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في توفير ترسيخ ركائز البناء الأسري السليم، مادامت محصلة ذلك تتعدى الأسرة الى الدولة والمجتمع بوجه عام، وذلك من خلال عصرنة قوانين الاحوال المدنية ومناهج التربية والتعليم والدعم المادي والتثقيف الاعلامي وغيره من الوسائل الكفيلة بتحقيق المجتمع الانساني السعيد، الذي تسعى اليه هذه الدولة بمكوناتها المختلفة.

جمعية الامل العراقية تقيم ورشة عمل

آفاق مستقبل العراق: الدستور وقضايا المرأة

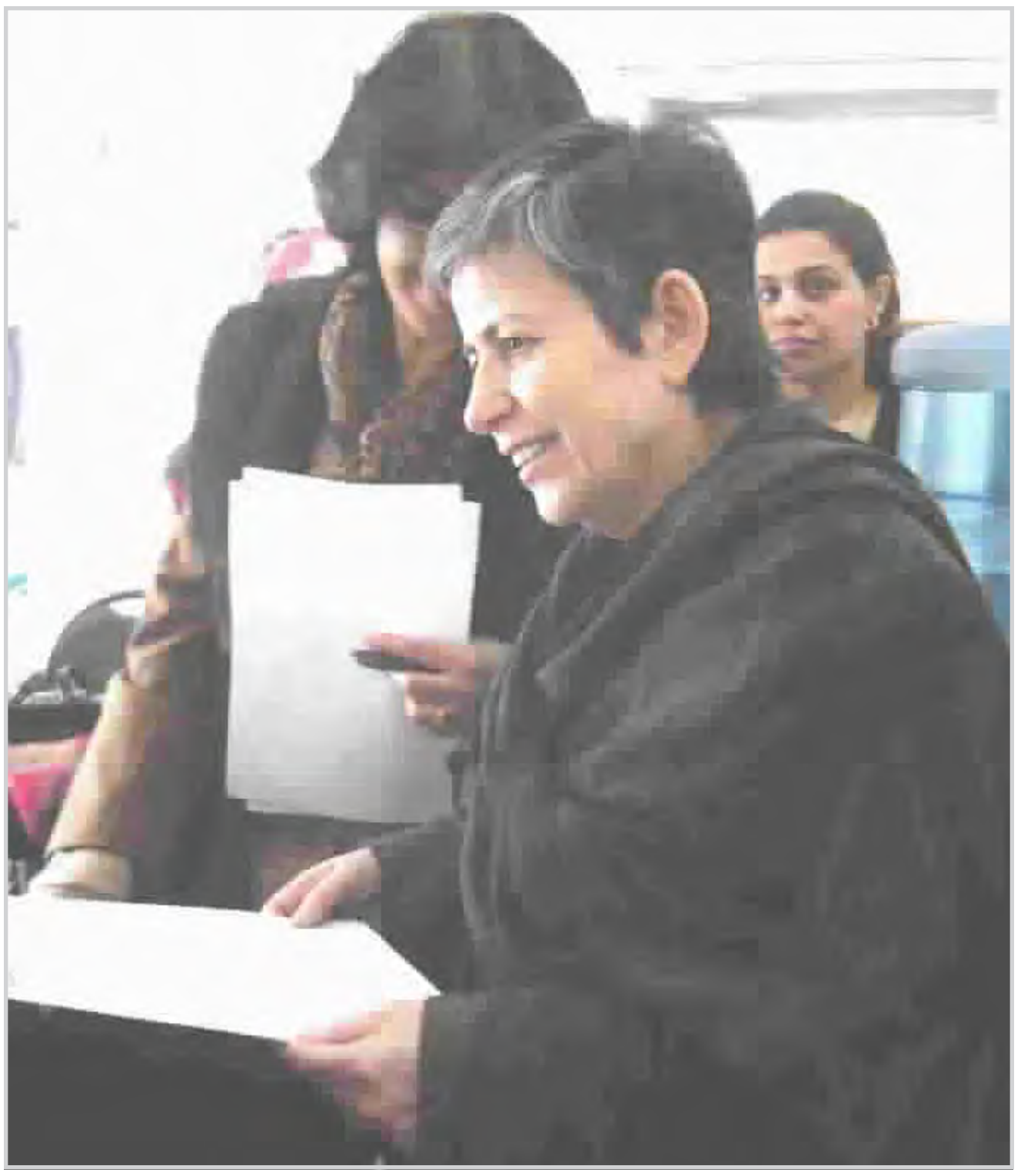

بغداد / المدى

ضمن برنامج عملها للفترة الراهنة من أجل خلق ثقافة شعبية دستورية، وتهيئة منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية صوغ الدستور والاستفتاء عليه، نظمت جمعية الامل العراقية مؤخراً في بغداد ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام، تحت عنوان (افاق مستقبل العراق: الدستور وقضايا المرأة العراقية).

شاركت في الورشة ناشطات من مختلف المنظمات النسوية من بغداد، ومن محافظات الموصل والبصرة والانبار وديالى والنجف وكربلاء وبابل، كما شارك فيها عدد من موظفي الدولة من وزارة حقوق الانسان ووزارة البلديات والاشغال العامة.

حضر الورشة ممثلات عن وزارة الدولة لشؤون المراة وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة، وفي جلسة حوار حضرتها وزيرة الهجرة والمهجرين السيدة باسكال وردا، تحدثت فيها عن تجربتها الشخصية في موقع صنع القرار، عكست فيها التقييم العالي لدور المرأة العراقية من قبل العديد من الجهات والشخصيات الدولية التي التقتها، وعبروا عن اعجابهم بشجاعة المرأة العراقية وطموحها نحو المساهمة الفاعلة في عملية إعادة بناء العراق الجديد.

ولقد ضيفت جمعية الامل العراقية في هذه الورشة نخبة من المختصين في مجال الدستور وحقوق المرأة، مثل المحامي الدكتور فائز عزيز اسعد الذي اغنى الورشة بمحاضرته حول النظم الدستورية والسياسية العراقية بين الماضي والحاضر والمستقبل، والقاضي هادي عزيز الذي تحدث عن ضمان الحقوق والحريات في الدستور، والمحامية ازهار الشعرباف حول اهم المفاهيم المتعلقة بدور الدستور في العملية الديمقراطية، والدكتورة سندس عباس المدير التنفيذي لمعهد المرأة القيادية حول اسهام المراة في الجمعية الوطنية وتأثيره في تفعيل مشاركتها في العملية الديمقراطية، كما قامت السيدة هناء أدور، سكرتيرة جمعية الامل العراقية، بالتركيز على فعاليات الامم المتحدة لضمان حقوق النساء، وبالأخص تسليط الضوء على اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء، ومدى مطابقتها مع دساتير الدول المصادقة على الاتفاقية ومن بينها العراق.

وعكست السجالات والنقاشات في الورشة واقع المرأة العراقية وماتتعرض له من عنف وتمييز وتعسف، سواء في القانون والتشريعات الوطنية، ام في الممارسات الواقعية بسبب من التفسير الخاطئ للقانون، وأساليب التربية القائمة على سيادة النزعة الذكورية، وكذلك بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية البالية، وفي التصدي لهذه الظواهر السلبية، جرى تأكيد الضمانات الدستورية، في إقرار مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون والقضاء، والاعتراف بالحقوق الانسانية للمرأة ودورها كأم وعاملة ومواطنة، والتأكيد على مبدأ التمثيل النسبي للنساء في كل مواقع صنع القرار السياسي والاداري والقضائي والدستوري، ووضع الحلول العملية من خلال رسم الستراتيجية والبرامج المعنية للنهوض بوضع المرأة في كل المجالات، وبناء مهارات النساء، وتوفير فرص العمل والتدريب لرفع كفاءتهن القيادية.

الشريعة حللته والمجتمع لايقبله

اسرار في زواج المرأة ثانية!

بابل / علياء الانصاري

مابين التشريع والاعراف التي تحكم المجتمع بون واسع، وفي الكثير من الاحايين تكون سلطة الاعراف والتقاليد اقوى من سلطة التشريع.

مايعنينا الان في هذا الموضوع، زواج المرأة الثاني في حالة طلاقها او ترملها. معروف ان الشرع اعطاها حقها في الزواج ثانية من خلال فرصة جديدة للارتباط برجلٍ ثان تستكمل معه مشوار حياتها، والتاريخ حافل بالكثير من الشواهد على ذلك فزواج المرأة للمرة الثانية وحتى الثالثة كان عرفاً متبعاً منذ قديم الزمن، وسلوكاً لاغبار عليه.

ولكن.. كيف هو واقع المرأة المطلقة او الارملة الان ولاسيما تلك التي يكون لها اطفال تحتاج الى من يعينها على تربيتهم وتنشئتهم مادياً ومعنوياً..

الزواج الثاني، مشكلة واقعية تعانيها المراة.. ذات يوم قالت لي سيدة وهي تختلي بي جانباً في احدى الندوات، كانت مضطربة وهي تهمس لي: (ماذا أفعل.. لقد فشلت في زواجي الاول وطلقت بعد ان اخذ مني زوجي طفلي، وبعد فترة تزوجت ثانية كان زواجاً موفقاً نوعاً ما وانجبت طفلة جميلة وبعد نحو سنة مات زوجي، لقد مضى على ذلك اربع سنوات.. الان تقدم لي خاطب للزواج، لانكر اني احبه كما اني احتاج الى رجل ليشاركني ايامي ولكني اخاف.. نعم اخاف من غضب اهلي لو تزوجت ثالثة، واخاف من اقاويل الناس، ماذا أفعل.. هل أرفض فاحطم اخر امل لي في الحياة.. ام اوافق واخسر اهلي وربما مجتمعي كله؟).

وعندما قلت في محفل نسوي: (لماذا لانعطي المرأة فرصة ثانية لممارسة الحياة الزوجية فيما اذا اخفقت في الاولى... أليس ذلك حقها كما هو حق الرجل)، انتفضت احداهن وقالت: (لو كان لك أخ، هل ترضين ان تخطبي له أرملة او مطلقة)، وجدتني اقول لها بصدق: (لم لا.. المهم ان تكون قادرة على إسعاده، تفهمه، وتحبه، وتسعده، ليس مهما ان كانت باكراً أم لم تكن).

ياترى لماذا يرفض المجتمع مجرد فكرة، زواج المرأة الثاني؟

الاستاذ امال مطاوع -بكالوريوس تاريخ اجابتنا قائلة: (مجتمعاتنا الشرقية وخاصة مجتمعنا العراقي ينظر الى المرأة على أنها مخلوق دون الرجل في كل شؤونها، فالرجل له الحق في الزواج ثانية وثالثة بل لاينتظر بعد موت زوجته عاماً واحداً حتى يفكر بالاخرى أما المرأة فعليها ان تدفن كل ميولها ورغباتها واحتياجاتها الروحية والجسدية، مع زوجها الميت او المطلق... فهي قد اخذت نصيبها من الدنيا وكفى.. هذا هو العرف القاسي، لاالله يرضى بذلك ولا التاريخ ولا الحق ولا الانصاف).

السيدة مها- ام لطفلين ترملت منذ ثلاث سنوات قالت: (في بعض الاحيان يدفع المجتمع المرأة الى الخطيئة ثم يحاكمها وينفذ العقوبة ايضاً، وينسى انه هو الذي دفعها الى ذلك عندما ضيق عليها دائرة المعروف).

اما سهاد-تزوجت مرتين.. ابتسمت وهي تحكي لنا قائلة: (زوجي الاول ابن عمي لم اعش معه سوى عامين ثم تطلقنا، وابنتي سهاد لم تبلغ العام الواحد.. أما زوجي الثاني فكان صديق أخي، أحببنا بعضنا ورفض اهله زواجه مني وعندما اصر هو على الارتباط بي. قاطعه الجميع ولكني استطعت بعد فترة من زواجنا ان اكسب حبهم واحترامهم.. انا سعيدة مع زوجي لقد عوضني عن تعاستي مع زوجي الاول وحقق لي آمالي كما انه اب رائع لابنتي التي حرمت من الابوة في زمنٍ مبكر).

بعد حديث ام سهاد توجهنا الى الضفة الاخرى من الشاطئ والتقينا السيد أبا عماد متزوج من أمرأة مطلقة منذ عشر سنين: (انا أحمد الله كل يوم على زواجي من ام عماد، في البدء عارضني الجميع، بل ان ابي طردني من البيت وحاولت امي تشويه سمعتها ولكني كنت واثق من اختياري.. المجتمع ظالم لايرحم ورضا الناس غاية لاتدرك).

السيد أبو هدى اعرب عن رأيه قائلاً: (من حق المرأة الزواج ثانية.. ولكني لااستسيغ ذلك ولايمكن ان افكر بامرأة كانت لغيري يوماً ما).

الاستاذ (ص.ع) مدرس قال لنا: (لابأس بذلك، عندما لاتجد المرأة السعادة في بيت الرجل الأول، لايوجد مانع للزواج الثاني).

أما السيد ابو موسى فقال: (حق منحه الله تعالى إياها)، فقلت له: (الله تعالى منحه اياها، وانت ماهو رأيك.. ماهو واقعنا المعاش)... ابتسم قائلاً: (واقعنا يتحفظ كثيراً في هذه المسألة ولكل مجتمع عاداته وتقاليده، اما رأيي الشخصي فاني احب ان احتفظ به لنفسي).

وقد احتفظ الكثير بآرائهم ولم يبادروني بغير ابتسامة على شفاههم غالباً ماكانت غامضة!؟ متى يأتي اليوم الذي نعطي فيه للاخرين حقوقهم المشروعة لهم.. من دون ان يكون لنا اي دور في إلغاء هذه الحقوق او إسقاطها.

تزايد حالات الطلاق

اخرجي الباب يسع جملاً..!

بغداد / شذى طه عواد

أزدياد عدد حالات الطلاق في مجتمعنا أصبح ظاهرة مخيفة ومقلقة تستدعي التوقف فهي حسب اخر احصائية في محكمة البياع ببغداد وصلت الى ٣٧٪ من حالات الزواج سنوياً والمجتمع عادة مايجعل المرأة هي الشماعة التي يعلق عليها كل اسباب الطلاق برغم انها تحمل ابشع لقب تحمله أمراه وهو لقب مطلقة وتتجرع من جرائه كؤوس مرة، فهي من وجهة نظرهم زوجة فاشلة لم تستطع الحفاظ على بيت وزوج من الضياع، لكن بشيء من الحياد والانصاف والانصات لمشاكل ماقبل الطلاق نجد ان الرجل في كثير من الحالات يؤدي دور البطولة في انهيار الاسرة.

زوج متربٍ غلط

واليكم نماذج من هؤلاء الرجال اصعب شيء الارتباط بانسان اناني شعاره في الحياة نفسي ثم نفسي هكذا بدأت (هـ.س) الزوجه الشابة التي لم يمض على زواجها سوى خمس سنوات وتفكر جديا في الانفصال وتضيف غلط في غلط وشعرت بهذا قبل الزواج، وغالطت نفسي على امل ان اغير سلوكه.

لكني فشلت لان البيئة التي نشأ فيها غرست فيه صفات لايمكن اقتلاعها، فهو نتاج تدليل (ودلع عيني دلع) كما يقول المطرب كاظم الساهر كما حرمت نفسي من الانجاب لسنوات طويلة ثم رزقت منه باربع بنات وكلنا في خدمة سيادته فهو دائماً المقدم والمفضل في كل شيء وفي بؤرة اهتمام المجتمع، ولم يتنازل عن هذا حتى بعدما اصبح رب اسرة فقد طالبني فور زواجنا بان اقوم بكل شيء يطلبه مني فهو لايفكر في شيء سوى راحته داخل البيت وخارجه، فداخل البيت مطلوب توفير كل متطلباته على اكمل وجه ومن دون اي تقصير حتى اوقات الظروف الطارئه وخارج البيت هو لايمكن ان يهيئ نفسه ويرهقها في عمل زائد من اجل تحسين دخل الاسرة.

وتتجسد أمامي انانية من مواضع كثيرة مثلاً في الاكل والشرب دائماً يجب ان يكون مميزاً عني وحتى عن الاولاد فهو لايتنازل عن أكل اللحوم يومياً حتى لو لم ناكل انا وأولاده.

طلباتي انا والاولاد بالنسبة له مجرد رفاهية لكن مطالبه هي اوامر واجب تنفيذها ومن فرط انانيته وحبه لذاته دائماً مايخذلني حتى في المواقف الصعبة والطارئة فمثلاً اثناء مرض والدتي في المستشفى وانا ابنتها الوحيدة لا يقدر تلك الظروف ويساندني بل على العكس دائماً ماكان يشعرني بالذنب تجاهه.

ليس هذا فحسب بل في أثناء مرضي في الولاده وهي ولادة تمت بجراحة قيصرية كنت اشعر بضيقة من بقائي في الفراش لمدة ايام فكنت اضغط على نفسي واقوم لخدمته..

اما اذا تعصبت وفكرت اشتكي من اسلوبه في الحياة معي فلااسمع منه سوى عبارة.

الباب يوسع جمل!!

المشرعات العراقيات والمسؤولية لتحقيق تحرر المرأة الاجتماعي

ديالى / عماد مجيد محمد

لقد غير الزمن وجهته أمام المرأة العراقية، إنها حقيقة ماثلة، فدخول هذه الأعداد الغفيرة من النساء (بنسبة واحد إلى أثنين من الرجال) ليس بالمسألة العادية بل حدث تاريخي كبير . ولكن هل يعني هذا تحولا في حياة المرأة العراقية أم أنها لن تكون أكثر من أيقونة جميلة أو ديكور من ديكورات الجمعية الوطنية . وبكلمة واحدة : وجود مشلول؟.

نعرف أن أغلبية النساء بلا خبرة سياسية كبيرة، وأن الإرث التاريخي وغبار القرون سيكون هناك ، سواء على عاتق برلمانياتنا أم معششاً في عقول كثيرين من الرجال . وأن تفعيل دور المرأة داخل الجمعية التشريعية سيكون في البداية صعباً إلى درجة ربما كبيرة . ولكن كل شيء يتوقف على المرأة ولن تترك وحدها . فالكثيرون يحبون لها أن تتحرر من ركام الزمن ويريدون لها أن تشارك في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . يريدون أن تساعدهم وأن لا تظل عبئاً عليهم. أن تحظى بالدعم التشريعي . وسوف يساعدونها بالتصويت والمشورة والتشجيع . ولكن مبادرة المرأة هي الأساس . أنتن تعرفن مصالحكن في ألف مسألة ومسألة . ذكروا الرجال بها في الأقل. في قانون الأحوال المدنية ، في مسائل الإعلام ، في التعامل معكن في الشارع والبيت والعمل . وهل يمكن للمرأة أن تقبل بما هو أقل من المساواة مع الرجل قانونياً ؟ أنت إنسان مثلك مثل الرجل ، وتقومين بمهات أكثر من الرجل ، فما معنى تمييز الرجل عنك ؟!

المشرعات العراقيات في الجمعية الوطنية يمثلن مصالح كل النساء العراقيات قبل كل شيء، كما تمثل المرأة مصالح الطفولة وحاجاتها، ومن يبخس نفسه حقها فإنه يقبل أن يسام سوم الهوام، تذكرن ذلك .

بالتأكيد ستمثل المرأة العراقية مصالح الشعب العراقي ككل ، ولكن الحديث يدور هنا عن وضع الأساس لقوانين تخص المرأة التي ترزخ تحت وزر ظلم تاريخي دام الزمن كله . ولن يعرف هذا الظلم والإجحاف أحد أكثر من المرأة ذاتها.

لا يخطر ببالنا ولا نميل إلى الفكرة الساذجة بأن المشرعات العراقيات سيتمكن من حل القضايا الشائكة برمتها ودفعة واحدة، فهذا خيال جامح وهو جدير بالشطحات الروائية، وربما بالأفلام الرومانسية حيث تبدأ النساء بطرح القضية بأسلوب مؤثر عاطفياً فيبدأ أعضاء البرلمان وقد أثيرت عواطفهم بالبكاء وقد لا تكفيهم محارم الورق ويقررون فوراً ما تريده النساء . وتنتهي معاناة القرون في جلسة برلمانية واحدة . وكان الله بعون المحسنين. لا لن تكون الأمور بهذه البساطة . بل هي لن تكون بسيطة أبداً . فالنساء سيواجهن أدمغة رائعة متنورة متحضرة وأصحابها مستعدون للتصويت وللتصفيق للنساء والأخذ بأيديهن وإرشادهن إلى الوسائل المناسبة للنضال البرلماني. هذا صحيح . ومثل هؤلاء الرجال يوجد الكثير وتحت سقف البرلمان وفي الشارع وفي البيوت . ولكن تحت قبة البرلمان وفي الشارع وفي أماكن أخرى توجد ، للأسف ، عقول من نوع آخر أيضاً . ومثل هؤلاء سيكون على النساء مواجهتهم أيضاً.

يجب أن تبدأن . وهذه فرصة تاريخية . لتكن المرأة العراقية طليعة لنساء العالم .. كما كانت الكتابة على قطع الطين الحرى .

لتثبت المرأة في القانون ، وهذه هي الخطوة الأولى، قضايا أساسية ومنها :

١.يحق للمرأة المراكز القيادية كافة (إنما المؤمنون والمؤمنات أخوة بعضهم أولياء بعض) وعدم القبول بالتأويل الأموي لهذه الآية . استعن هنا بمساعدة رجال الدين المتنورين ويوجد منهم الكثير والحمد لله .

٢.العمل (المساواة في الأجور ، وفرص العمل ، شروط تفضيلية للمرأة . لرفع الحيف والتهميش التاريخي سواء في الادارة أم الدراسة الخ. الحماية القانونية. أجازات عمل كاملة الأجر لل(٥٦) يوماً التي تسبق الولادة و (٥٦) بعد الولادة وليس (٤٥) يوماً.

٣.قانون الأحوال المدنية (فليس المرأة العاملة مثل المرأة التي لا تعمل يجب أن يكون هناك فرق..وهذا سيشجع النساء على الدراسة.. الاستعانة برجال الدين المتنورين لتحليل معنى (قوامون) ومتى يصح ذلك ..

التكتيك فن . وعلى المرأة أن تتعلم هذا الفن في السياسة . فليس من المناسب لانتصاراتها أن تخوض معارك كبيرة لتحصل على نتائج صغيرة . وخاصة في تلك المسائل التي يحلها الوقت تدريجياً. مثلاً في مسألة الحجاب وما شابه . بل أن تتوجه للمسائل الجوهرية. ومنها قضايا العمل التي ذكرت في بعض جوانبها . فطرق معيشة الناس هي التي تحدد تفكيرهم .إن التحرر الاقتصادي للمرأة لن يؤدي أوتوماتيكيا إلى تحررها الاجتماعي .. ولا يعني التحرر الاجتماعي تحررها من الالتزامات العائلية . وليس هذا هو المطلوب أصلاً . بل يجب أن يؤدي هذا إلى توطيد أركان الأسرة بصفتها الخلية الاجتماعية الأولى، بما فيها توطيد العلاقة الزوجية بتحسين ظروف حياة الأسرة بالكامل، وقضية التحرر الاجتماعي للمرأة ليست قضية عراقية فقط، بل هي قضية عالمية كان أساسها في التفوق العضلي للرجل في مرحلة العمل التي كانت تتطلب قوة جسدية . أقول أن قضية تحرر المرأة فعلياً ستستغرق فترة طويلة فهي تتطلب ليس فقط تربية اجتماعية، بل قبل كل شيء تتطلب وجود هؤلاء المربين ! من أين ؟! من يشرح للمجتمع مفاهيم التحرر ويقنعه بها ؟ ويغير مفاهيمه ، بما فيها المفاهيم التي في عقل المرأة، مثلاً عندما تربي ابنها وهي تقول له : (عيب لا تبكي أنت رجل)! وبهذا تصنع بيدها من سيضطهدها في الشارع . ومن سيتميز عنها في العمل .

إن ما تحتاجه المشرعات العراقيات وما يجب عليهن القيام به كمرحلة انتقالية ، هو وضع الأسس القانونية لتحررهن الاجتماعي اللاحق، ويعطين مثالاً لنساء المنطقة المضطهدات ونساء العالم اللواتي هن الأخريات لم يتحررن من سلطة الرجال التاريخية . وبهذا تكون المرأة العراقية قد قدمت خدمة تاريخية لنفسها ولنساء العالم أجمع.